البُعد الأفريقي للسياســـــــة الخارجيـــــة المغربية
آفـــــــاق وتطلـــــــعات

د. بشـــير أبوالقاسم زهــلول . وزارة الخارجـــــــية الليبية .

المُقدّمـــــــة

تبقـــى السياســـــة الخارجيـــة للدولة هي الأداة الرئيسية لتفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي بما تشكله من نشاط رسمـــي أو غير رسمي خارج حدودها في إطار سياساتها الاستراتيجية المحددة والضابطة لإيقاعاتها واتجاهاتها والتحكم في نطاقها الزمني والمكاني ، وذلك بهدف الدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها ولتحقيق مصالحها مع أطراف دولية أخـــرى .

أهمية الموضوع :

تنطلق السياسة الخارجية من خـــلال مجموعة من المحددات داخلية وخارجية ومقدرات ثابتة ومتغيرة وهـــو ما خلف تباين بين السياسات الخارجية للدول ، وتتحدد وفقها الأهداف والغايات ، فالدول التي تمتلك أكبر قدر من القدرات تمتلك فـــرص أكبر وهامش أوســـع عند تحديد أهدافها وفي اختبار أدواتها وآليات تنفيذها، علي عكس الدولة فقيرة الموارد والامكانيات التي تكون في الغالب ذات أهداف خارجية محدودة وآليات تنفيذها كذلك ضعيفة ومحدودة وهو ما يوضـــح العلاقة المتلازمة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المحددة لها ، وكذلك علاقة الموارد والأهداف ومفهومي التنمية مع الأمن.

مشكلة البحث :

الدول التي تعاني من ســـوء الأوضاع الداخلية وقلة الموارد تكون دائما في حاجة الي المساعدات الخارجية للتغلب عليها ومعالجتها ، وهو ما يفرض عليها في أغلب الأحيان التنازل عن بعض مقومات الاستقلال الذي تنشده.

والدول التي تفتقد إلى الموارد تكون سياستها الخارجية محدودة الأهداف قليلة النشاط في المحيط الخارجي ، وكذلك ارتباط الأمن بالتنمية فضرورات الأمن يفرض علي الدول تأجيل أو تهميش برامـــج التنمية حتي يتحقق الأمن الذي يقود إلى الاستقـــرار وهو عنصر أساسي من متطلبات التنمية .

منهجيـــة البحث :

العلاقات المغربية الإفريقية في جانبها السياسي تمثل العنصر الأساسي لاكتمال أوجه التعاون الأخـــرى ، وقد ذكرت بعض العوامل المحددة لهذه السياسة بإيجاز شديد حتي تكون هـــذه الدراسة أكثر واقعية وموضوعية .

مصطلحات البحث :

ولابد لنا في البداية أن نعتمد بعض المفاهيم والمصطلحات بتعريفات محددة نحصرها في الآتـــي :

السياسة الخارجية : لا يخفى على الجميع صعوبة اتفاق علماء السياسة والباحثين فيها على تعريف محدود للسياسة الخارجية لما لها من أبعاد معقدة ولكننا سنعتمد على التعريف التالي الا وهو أن السياسة الخارجية هي جميع أنشطة الدولة المعتمدة عبر مؤسساتها الرسمية الموجهة خارج حدودها والتي تسعى خلالها الدولة إلى تحقيق أهداف محددة أو معالجة قضايا محددة وفق آليات محددة .

إفريقيا : ويقصد بإفريقيا في هذه الورقة أفريقيا جنوب الص الإفريقية بعموها . راء وليست القارة

البعد التاريخي للعلاقات المغربية الإفريقية : تؤكد التغيرات السياسية في العلاقات الدولية للدارسين والمتابعين لها أن البعد التاريخي لم يعد له ذلك التأثير المباشر على مجريات الأحداث السياسية الثنائية والدولية ، حيث تبين لنا من خلال قراءتنا الخاصة أن السياسات الخارجية للدول أصبحت تعتمد المصالح كمحدد أساسي وليس وحيد في رسم معالمها وتحديد توجهاتها واختيار آلياتها المنفذة لها حتى وإن كانت على نقيض الإرث التاريخي لها ؛ ذلك فإنه لا بـــد من التعرض التاريخي للعلاقات المغربية مع دول إفريقيا ليتسنى لنا قياس تطورها الإيجابي والسلبي ومعرفة خارطة العلاقات الدولية في المنطقة من خلالها

خطة البحث :

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مطالب ، وخاتمة .

تمهيد :

المملكة المغربية دولة ذات موارد اقتصادية محدودة وقدرات بشرية كذلك، ولها من القيم والثوابت الإسلامية والعربية والافريقية ما يفرض عليها في معالجتها المختلفة للعديد من القضايا الوطنية والدولية اتجاهات محددة ، حتي ولو تولّـــد لديها القناعات بأن ذلك قد يعرقل أو يضر بجانب من مصالحها الوطنية، كما أن المملكة المغربية لها

أهداف وطنية ملى تحتاج إلى أدوات سياسة فعالة ، وخاصة في تعاملاتها الخارجية لما تعانيه من صعوبات ومعوقات تتبناها أطراف دولية أخرى ، ومن بين هذه الأهداف إعادة السيادة الكاملة المغربية علي الأراضي الصحراوية ،وما يخلفه هذا الملف من أعباء ليست بالقليلة على كاهل الدولة.

ومن خلال هذا المنطلق وفي هذا الاطار تتضح أهمية الموضوع المعالج بهذه الدراسة فيما يرسمه عن أبعاد استراتيجية لسياسات المغرب المختلفة الهادئة إلى تحقيق أهداف مهمة بموارد وقدرات محدودة ، وفي ظل أوضاع إقليمية ودولية منافسة ، ومعرقلة، سترشد بفرضية أن المتعاطي مع ملف السياسة الخارجية ومنقذها له دوراً مهماً في نجاح تلك السياسة من عدمه، فكلما كان الملك أو الرئيس ، هو القائم على هذا النشاط بشكل مباشر كلما توفرت الثقة في إيفاء الدولة بالتزاماتها المترتبة على هذا النشاط لدى الأطراف الدولية المقابلة ، وهو ما يـــؤدي إلى تحقيق إنجازات أكبر وفي زمن أقل، وبهذا تتحدد نسبة نجاح تلك السياسة الخارجية.

وقـــد نص الدستور المغربي الصادر في اكتوبر 1996 م ، الفقرة الثانية على أن المغرب دولة افريقية ، ومن أهدافها العمل على تحقيق وحدتها، وهو ما يمكن اعتباره محدداً للسياسة المغربية تجاه القضايا الافريقية بشكل عام والعلاقات المغربية الافريقية على وجه الخصوص ، حيث أكّـد الملك الحســن الثاني على الهوية المغربية الافريقية من خلال ما اشتهر عنه بتشبيه المملكة المغربية بشجرة جذورها في افريقيا وأوراقها في أوروبا، ولهذا التشبيه أبعاداً استراتيجية كبيرة تضع الاطار العام للسياسة الخارجية المغربية في اتجاهها الأوروبي والافريقي ، فأظهرت المغرب اهتماماً خاصاً بالبعد الافريقي في سياستها الخارجية منذ أمد بعيد تمثّـل في الروابط التاريخية التي تربط المملكة بالدول والأقاليم الافريقية جنوب الصحراء منذ عهد الملك محمد الخامس محافظا علي زخمه واستمراريته حتي كانت القطيعة بين المغرب ومنظمة الوحدة الافريقية بانسحاب المملكة منها في العام م1984م

المطلب الأول ــ البعد التاريخي للعلاقات المغربية مع إفريقيا :

تعود العلاقات المغربية مع إفريقيا إلى فترة الموحدين كما تشير المصادر التاريخية ، حيث ارتبطت المغرب مع دول غرب افريقيا بنشاط تجاري مع ما يعرف ببلاد السودان آنذاك ، تطورت هذا العلاقات بشكل مميز في عهد السلطان أحمد المنصور الذي تمت مبايعته في كثير من الإمارات والمماليك في بلاد السودان كأمير للمؤمنين مما حذا به

إلى دعمها في المجالات كرية والمالية لربط العلاقات معها و إرساء الإسلام فيها ونشره في الأقاليم المجاورة لها . (1)

ولعبت المغرب في ذلك الوقت دورا مميزا ومحوريا في ربط الشمال الإفريقي بجنوبه لإدارة حركة المبادلات التجارية والإشراف عليها ورعاية المد الثقافي الإسلامي الأمر الذي اكتسبت من ورائه بعدا روحيا أصبح له الأثر البالغ في نظرة تلك الشعوب وقادتها للمغرب وراسما لملامح سياستها تجاهها . (2)

وتركزت العلاقات بين المغرب وافريقيا في تلك الحقبة على عدة دعائم وروابط أساسية منها ما هو اقتصادي متمثل في المبادلات التجارية ، ومنها ما هو عقائدي متمثل في المد الإسلامي وما لعبته الطرق الصوفية من دور مهم في ذلك الوقت ، إلا أنها تعرضت في بعض من مراحلها إلى بعض الأزمات كان من بينها التوتـــر الناجم عن مواقف السلطان أحمد المنصور من مملكة سانغاي وما كان له من تبعات، وبالرغم من ذلك امتد التواصل المغربي الإفريقي ولم ينقطع ؛ بل تطوّر وتورّط خلال المراحل التالية لتلك الفترة وخاصة في سيف الأخير من القرن الماضي .

وهذا ما يفسر حرص المغرب على تغذية هذا البعد والمحافظة على وضعه ليكون حاضرا في دعم النشاط المغربي المستقبلي تجاه تلك الدول ، وقد نجحت المملكة إلى حد كبير في ذلك .

ويمكن القول أن البعد الديني الذي اعتمدته السياسة الخارجية المغربية في المنطقة اساسيا وداعما لكل الجهود التي تبذلها من أجـــل ربط علاقات متميزة مع دولها بغض النظر عن مجالها ونشاطها سياسيا كان أم اقتصاديا أم غير ذلك ، وهو ما جعل الخيار الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية بمثابة العودة إلى العلاقات التقليدية التاريخية والطبيعية التي ربطت دول المنطقة منذ بداية التواصل والتقارب منذ قرون مضت

وبتعرض الدول الإفريقية إلى حملات الاستعمار منذ نهاية القـــرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين التي استمرت لعشرات السنين بدأت مرحلة جديدة للعلاقات المغربية الإفريقية كان من علاماتها الفارقة نفي الوطني المغربي علال الفاسي إلى الغابون سنة 1937م الذي أسهم بتكوين التقارب والتعاون مع مختلف حركات التحرر الإفريقي ، وتبني سياسة موحدة لمحاربة الاستعمار ، والمطالبة بالاستقلال ، كما حذا بالمغرب إلى سياسة دعم حركات التحرير الإفريقية فيما بعد في ثوابت سياسة الملك محمد الخامس ، وحصلت على دعم كافة التيارات الوطنية ، ويمكن اعتبار دعم المملكة السياسي والعسكري للكونغو عام 1960م ، مؤشرا على اعتماد النهج السياسي الجديد

تجاه افريقيا ، والمتمثل في البعد التقدمي الذي أصبحت تتشكّـل وفقا لأبعاده المختلفة ملامح العلاقات المغربية الخارجية

كما أن مؤتمر الدار البيضاء الذي ضم مصر - عبد الناصر وغانا - نكروما ، وغينيا -أحمد سيكتوري ، وغيرهم من القادة الأفارقة فرصة تاريخية أمام المغرب لتعبر عن دورها التقدمي الإفريقي (3) ، تشكّلت من خلاله النواة الأولى لبناء توافق إفريقي ، وتوحدت على إثره الجهود الإفريقية في مواقف معلنة لمواجهة الاستعمار وآثاره على القارة الإفريقية وكان خير دليل على سياسة المملكة الخارجية الداعمة للشركاء في افريقيا في قضاياهم المصرية ، وهـــو ما خلق أرضية سامحة البناء علاقات شراكة متينة معهم على المدى المنظور ودعم عجلة العلاقات المغربية الافريقية طيلة السنوات اللاحقة لتلك الفترة إلا أننا نلاحظ أن السياسة الخارجية المغربية الراهنة أعطت زخما كبيرا ، وأهمية بالغة للبعد الإفريقي .

المطلب الثاني ــ العلاقات المغربية الخارجيـــــــة:

شهدت العلاقات المغربية الخارجية تحولات مهمة في الآونة الأخيرة ، وفي العقدين الأخرين تحديدا ، نتيجة عديد العوامل والمتغيرات التي صاحبت هذه المرحلة ، من بينها ما أبدته السياسات الخارجية للدول المؤثرة على الساحة الدولية من اهمية لعلاقاتها مع المغرب ودخول الشركات الممثلة لها كشريك اساسي في السوق المغربي ومساهمتها في رفع حجم التبادل التجاري معها او تراجعه بحس التنافس السوقي المحلي .

كما كان للتغيرات التي طرأت على دول منطقة الشمال الإفريقي وما صاحبها من أزمات على مختلف الأصعدة ، السياسية والاقتصادية والامنية ودخولها في دوامة عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وتردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفوضى ، اثرا بالغ الأهمية على توجهات السياسة الخارجية المغربية بحيث اصبح لزاما على صناع القرار مع مواكبة هذه المتغيرات على الصعيدين الاقليم والدولي من صياغة أسس جديدة لسياسة خارجية قادرة على مواجهة ما يمكن أن تعترضها من تحديات التامين الاستقرار النسبي الداخلي الذي تنعم به وضمان الحد الأدنى من النمو الاقتصادي المؤثر بشكل مباشر في مسيرة الدولة ، مع مراعاة الارث التاريخي لعلاقات المغرب الخارجية مع دول العالم وبعض الخصوصيات التي توليها لعلاقاتها مع بعض هذه الدول بما يمثل استثناء في بعض الأحيان ولعل العلاقات مع محيطها القريب مثل الجزائر وموريتانيا واسبانيا اضافة الى عراقة العلاقات مع فرنسا لها الأثـــر الكبير في تحديد

ملامـــح هذه السياسة ، كما هو الحال مؤخـــرا للبعد الإفريقي الذي بدأ يتبلور في التحرك السياسي المغربي الخارجي والذي نتج عنه الاعلان عن عودة المغرب لعضوية الاتحاد الإفريقي وفي هذا الإطار يمكن لنا وصف النشاط . السياسي للمملكة المغربية قد دخل مرحلة جديدة لها أبعادها ومحدداتها الداخلية الخارجية حيث أولت السياسة الخارجية المغربية أهمية بالغة للعمل الإفريقي لما لها من آفاق مستقبلية وأهمية استراتيجية على البعدين السياسي والاقتصادي وبما يؤثر بشكل مباشرة على مختلف القطاعات الأخرى وبشكل خاص الناحية الأمنية من خلال خلق فرص نجاح أكبر في محاربة الإرهاب بالتنسيق مع الشركاء الأفارقة بالخصوص وفي نطاق تعاون جنوب - جنوب .

المطلب الثالث ــ آفاق السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا :

بالأخذ في الاعتبار المحددات الأساسية للسياسة الخارجية بشكل عام والمتمثلة في البعد الجغرافي للدولة ، والأهداف والموارد المتاحة الاختيار الآليات المناسبة ، وما يفرضه حجم التنافس الدولي في المنطقة المستهدفة بالنشاط الخارجي من إشكالات .

فإننا سنعطي لبعض هذه المحددات أهمية خاصة في هذه الورقة لما نرى لها من تأثير واضح على مجريات الأحداث السياسية والخيارات المتاحة أمام السياسة الخارجية المغربية ومن بينها :

1- **قضايا الوحدة الترابية** : واستنزافها للجهود المغربية على الصعيد الدولي .

2- التنافس الدولي : لكسب فرص نجاح أكبر في المنطقة في أبعاده المختلفة سياسيا واقتصاديا وعسكريا مع التأكيد على أهمية باقي المؤشرات والمحددات ومنها البعد التاريخي والموقع الجغرافي (الجيواستراتيجي للمغرب ، وكذلك التغيرات السياسية في منطقة الشمال الإفريقي وما تفرضه من قواعد جديدة في التعامل مع المحيط الخارجي . (4)

أولا ــ قضايا الوحـــــدة الترابيـــــة : وأثرها على تحديد موقع البُعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية منذ 1999م ، أي : منذ تولي الملك محمد السادس سدة الحكم في المملكة، شكّلت قضية المحافظة على وحـــدة التراب الوطني، وبسط السيادة المغربية الكاملة عليه ، ورفض أي انتهاك لها أو انتقاص منها عنصرا أساسيا ومرتكزا قويا للسياسة الخارجية المغربية منذ الاستقلال وحتى الآن ، إلا أن هناك بعض التغيرات طرأت عليها نتيجة لبعض العوامل والأحداث الإقليمية والدولية، حيث أصبحت المغرب بفعلها تعاني من صعوبات كبيرة في محاولاتها التوفيق بين محافظيها على وحدتها الترابية وما كرسه ميثاق أديس أبابا 1963 م من أبجديا التعامل والتأكيد على الحدود الموروثة عن الاستعمار(5) ، وتبيّـــن ذلك جليا بعد أن تولى الملك الحسن الثاني عرش

المملكة ، وما اعتمده من سياسة الاعتدال في المواقف الخارجية والتقارب الذي بدأ ينشده مع الغرب في إشارة واضحة لرسم معالم جديدة لسياسة خارجية ذات رؤى ربما تكون مختلفة إلى حد ما عن سياسة المملكة إبان حكم الملك محمد الخامس ، ونتج عن ذلك التخلي عن المطالبة بموريتانيا ، ومن تم الاعتراف بها والتواصل معها سنة 1969م (6)، في مقابل ذلك نجد قضية الصحراء حافظت على زخمها وبعدها السياسي والجغرافي في خـارطة السياسة الخارجية المغربية ؛ بل أصبحت من المرتكزات الأساسية تبنى عليها قواعد العلاقات المغربية مع مختلف الدول والكيانات وفق مواقفها الداعمة أو الرافضة للطـــرح المغربي في هذا الملف بحيث تتحســـن العلاقات مع الدول المؤيدة للموقف المغربي وتسوء مع المعارضة لها وهـــو ما أفقد المغرب في بعض الأحيان بعض الفرص في التعاون الاقتصادي مع بعض الفاعلين الدوليين إقليما ودوليا ، إلا أنها كانت بمثابة التأكيد للمحيط الاقليمي الدولي على أن المغرب لم ولن يتهاون في هذا الملف مهما كلفه ذلك من تبعات ، وجاء الانسحاب المغربي من منظمة الوحدة الإفريقية في 12 نوفمبر 1984 م بعد أن تم قبول عضوية " الجمهورية الصحراوية " كدولة عضو بالمنظمة أحد أهم القرارات المعبرة عن ذلك الموقف ، والتي اتخذت بهذا الشأن ، الأمر الذي أبعدها عن أكبر التجمعات الإقليمية وبالتالي فقدت فرصة المشاركة في صياغة وبلورة مختلف القرارات التي تمس دول القارة الصادرة عن هذا التجمع وهو ما أدّى إلى ظهور بعض المواقف المضادة للمملكة تبنتها بعض الدول المنافسة لها .

ثانيا ـ التنافس الدولـــي وتصـــــارع السياســـــات : تمثّـل القارة الإفريقية بما تمتلكه من مقدرات وإمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية أهمية بالغة جعلت منها محط اهتمام كل السياسات الخارجية للدول الإقليمية والدولية بغية تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذا الفضاء الدولي ، فأصبحت للدول المعنية مصالح قوية قد تتباين وقد تتفق في مواطن عديدة ، وذلك بحسب طبيعة هذه المصالح وإبعادها .

فنجد على المستوى الإقليمي هناك تنافس قوي بين عدة دول تـــرى أن لديها من الامكانات ما يمكنها من لعب دور أساسي في القارة وأن من حقها الاستفادة أكثر غيرها من الموارد الإفريقية المختلفة ، ومن بين هذه الدول جنوب افريقيا ـ مصر ـ نيجيريا ـ الجزائر هذا التنافس أدّى إلى خلق كثير من التجمعات الإقليمية ذات سياسات مضادة وموجهة ضد بعضها بهدف الاستحواذ على الامتيازات والتفرد بمناطق نفوذ تحقق من خلاله مصالحها المختلفة (7)، إضافة إلى ذلك هناك الارتباط التاريخي والتواجد القديم

لكل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتوجه الصيني صوب المنطقة والذي بدأ يظهر منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، هذا التنافس خلق مناخا سياسيا يشوبه التوتر على مستوى العلاقات الثنائية بين الدول ، وأصبح يشكل تيارات ضبابية ومواقف متباينة ومتقلبة وفق مصالح كل منها وبحسب ما تقتضيه المعالجة الآنية لهذه التقلبات .

تلخّـص من ذلك استنادا إلى كل ما ذكر آنفا إلى أن الآفاق المستقبلية للبعد الإفريقي في سلم السياسة الخارجية للمملكة المغربية ستتكشف معالمها وتتضح قيمة المصالح التي تـــرجى من ورائها بحسب قدرة وليونة الآليات التي اختيرت لتنفيذها ، فليس لها مناص من التعاطي مع كل هذه المعطيات الفعلية التي تبيّن المعالم الأساسية للسياسات الخارجية للدول الإفريقية وعلاقاتها الخارجية مع باقي الأطراف الدولية في مختلف القضايا الإقليمية والدولية بشيء من الموضوعية والمرونة تتناسب تلك المعطيات .

وفي هذا السياق اعتمدت السياسة الخارجية المغربية البُعد الإفريقي كخيار استراتيجي رئيســـي عملت على تدشـــين أطـــره القانونية بالعديد من الاتفاقيات والتفاهمات وصلت أو فاقت ستمائة اتفاقية تعاون مع كثير من الدول الإفريقية ، خـــلال عديد الزيارات واللقاءات التي أجـــراها الملك محمد السادس مع بعض القادة الأفارقة خلال العقدين الماضيين والزيارات التي تبادلها باقي مسؤولي المغرب ونظرائهم من الدول الإفريقية ، ويمكننا هنا أن نذكر بعض المؤشرات على أهمية البعد الإفريقي في الاستراتيجية الخارجية للملكة المغربية من خلال تناول بعض هذه الزيارات التي نرى أن لها دلائل مهمة على تحديد ملامح وأبعاد وأهمية أفريقيا لديها .

قام الملك محمد السادس في سنة 2013 م ، بزيـــارة بعض الدّول في الغرب الإفريقي من بينها السينغال ، والغابون ، وساحل العاج ، وتم التأكيد خلالها على أن المملكة تضع علاقاتها مع الدّول الإفريقية على رأس سلّم أولياتها السياسية، وأعطت زخما حقيقيا للعلاقات الثنائية وبُعدا إقليميا مهما جسدته العديد من الاتفاقيات التي أبرمت مع تلك الدول . (8)

ولم تتوقف الزيارات بعد ذلك ؛ بل أخذت بُعْـدا آخـــر بالتوجه إلى شـــرق افريقيا في زيارة ملكية لكل من (روندا - تزانيا- اثيوبيا) ، جعلت المغرب قريبا أكثر من مناطق نفود المنافسين له في القارة ولا نذيع ســـرا إذا ما قلنا أن ارب من هذه الدول يخلق شيء من التوازن في علاقات هذه الـــدول الخارجية ، خاصة ونحن نعلم أنها تدور في أفق السياسة الخارجية لجنوب افريقيا التي كانت ولازالت تبدي بعض المواقف

المعارضة لسياسة الغرب في المنطقة وعلى وجه الخصوص فيما يخص قضيته المحورية (قضية الصحـــــراء) ، وربما يُـــؤدي ذلك إلى تغيّر واعتدال في مواقف بعض من تلك الدول وإعادة توجيه سلوكها الخارجي تجاه السياسات التي تهم المغرب دون سواها.

إضافة إلى كل ذلك جاءت زيارة الملك محمد السادس إلى نيجيريا في سياق جولة افريقية مهمة في بداية ديسمبر 2016 م ، لتضـــــع أسس جديدة لتعاون أعمــق مع أحد أهـــم الفاعلين الأفارقة حيث تـــم التوقيع على عــدّة اتفاقيات سياسية واقتصادية ، وأعلن خلالها على بناء خط أنابيب الغاز نيجيريا - المغرب مرورا ببعض البلدان الأخـــرى والتأكيد على ضرورة إنجاز الطريق البـــري العابر لعديد الدول والرابط بين طنجة -لاغوس . (8).

المطلب الرابع ـ سياســـــــة المغرب الاقتصادية تجاه افريقيا :

لستُ مختصا في الجانب الاقتصادي إلا أنه بمقدوري التأكيد على أهمية هذا العنصر في تنمية العلاقات مع الدول الإفريقية لما يمكن أن يشكّله التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وربط هــذه الدّول بالمشاريع التنموية وبالشركات المشتركة وما يسهم به المغرب من مشاريع تنموية بهذه الدول بما يملكه من مقومات بشرية وتقنية وتجارب رائـــدة في عديد المجالات سيكون له بكل تأكيد أثــر إيجابي على تحسين وتطوير العلاقات معها وتليين مواقفها من القضايا التي تهم المملكة على وجــه الخصوص .

ونـــرى في هذا الصدد ضرورة ملحة في الإشارة إلى أن المغرب لابد له من التواجد والتحرك وبفاعلية أكبر داخل التجمعات الإفريقية الإقليمية العديدة ، والتي تتشكل داخل أروقتها قرارات الدول الأعضاء من مختلف القضايا والمتغيرات بالمنطقة ، خاصة ونحن ندرك أهمية النشاط السياسي فيها والهامش المتسع التي توفره أمام التيارات المختلفة ، وكان طلب إعادة العضوية بالاتحاد الافريقي الذي تقدمت به المغرب أثناء الزيارة التي قام بها الملك محمد بمثابة الخطوة الأولى في هذه الاستراتيجية المغربية المعتمدة للتحرك افريقيا بما يحقق مبتغاها ومصالحها في مجالاتها المختلفة ومن هذه التجمعات : - سين صادCEN SAD ، السادك SADC ، -الكوميسا COMESA ، -الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس (ECOWAS ، -اتحاد المغرب العربي UMA (9)، -الايجاد GAD تجمع شرق افريقيا EAC

وسنعطي هنا بعض الدلالات على أهمية هذه التجمعات من خلال بعض البيانات المختصرة وما يمكن أن يتضح بقراءة خاصة وبمنظور تحليلي لها .

تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (سادك (SADC) (10) الدول الأعضاء : انجولا - بتسوانا - ليسوتو - موزمبيق - تنزانيا - ملاوي - سوازيلاند زيمبابوي - زامبيا . مورشيوس - الكونغو الديمقراطية - جنوب افريقيا - ناميبيا - مدغشقر عدد السكان للتجمع : أزيد من 235 مليون نسمة .

السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميس COMESA) (11) الدول الأعضاء : الكونغو الديمقراطية يورندى- جيبوتي إيثيوبيا كينيا- اريتريا جزر القمر - مورشيوس ملاوي - السودان - رواندا - سوازيلاند - أوغندا - مصر - زيمبابوي - زامبيا - شيسل - ليبيا عدد السكان للتجمع : أزيد من 461 مليون نسمة.

تجمع سين صاد(CEN SAD) (12) الدول الأعضاء : ليبيا - مالي - تشاد - السودان - بوركينا فاسو- اريتريا - جيبوتي - فريقيا الوسطى - بنين - السنغال - غامبيا- ساحل العاج - مصر - غينيا - غانا - المغرب - ليبيريا نيجيريا - الصومال - سيراليون - تونس - التوجو ، عدد سكان التجمع : أزيد من 400 مليون نسمة

الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAs) (13) الدول الأعضاء : النيجر - غينيا - بنين - بوركينافاسو - نيجيريا- غينيا بيساو - ساحل لعاج - الراس الأخضر - ليبيريا السنغال - مالي - سيراليون - غانا التوجو- غامبيا . عدد سكان التجمع : أزيد من 251 مليون نسمة

تجمع شـــــرق افريقيا (EAC) (14) الدول الأعضاء : تنزانيا - كينيا - أوغندا - روندا بوزندي عدد سكان التجمع : أزيد من 98 مليون نسمة

نحدد طبيعة وملامح السياسة الخارجية المغربية بشكل عام والموجهة لإفريقيا بشكل خاص من خلال قراءتنا الخاصة بأن هناك رؤى واضحة ومعالم محددة تنضبط وفقا لها السياسة الخارجية المغربية في فترة الملك محمد السادس ناتجة عن فهم أعمق لتداخل التيارات السياسية المشكلة للعلاقات الدولية بشكل عام ، ويمكن ملاحظتها من خلال التنوع في النشاط الخارجي لهذه السياسة في مواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة ، ومواجهة التغول لبعض الفاعلين الدوليين نتيجة القطبية الأحادية على الساحة الدولية نلمسه جليا من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس ، والتي كان من بينها زيارته إلى الهند في شهر أكتوبر 2015م ، وزيارته إلى روسيا في 15 مارس 2016 م ، وزيارته إلى الصين في 10/05/2016 ، إضافة إلى زياراته الإفريقية التي لم تتوقف

الخاتمـــــــــــــة :

المتتبع للسياسة الخارجية المغربية في مراحلها المختلفة وتطورها يمكن له أن يصفها على النحو التالي :

1- العلاقات المغربية الافريقية لها جذور تاريخية لا يمكن إهمالها بأي حال من الأحوال ، في أفق السياسة المغربية بشكل عام .

2- لم تكن السياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا متذبذبة أو متناقضة في معالجاتها المختلفة ، بل أكدت على أنها تسير وفق ثوابت محددة وبمنهجية واضحة منذ عهد الملك محمد الخامس وحتى الآن .

3- واكبت السياسة الخارجية المغربية التطور الملحوظ في نمط وسلوك العلاقات الدولية بشكل عام وتطورت معه ، حيث مارست دورها التقدمي خلال فترة النضال واعتدلت في علاقاتها مع الغرب بعد ذلك وتحررت من ضغوط القطبية الأحادية في معالجة قضاياها المعاصرة . (7)

4- تنوعت في مد جسور العلاقات مع كافة الأطراف الدولية الفاعلة دون الدخول في صراعات تلك الأطراف فيما بينها .

5- العـــودة الى دورها المؤثر على الساحة الافريقية من خـــلال طلب إعادة العضوية للاتحاد الافريقي الذي قدم مؤخرا ، وتكثيف الزيارات على مستوياتها المختلفة مما نتج عنها إبرام العديد من الاتفاقيات والتفاهمات المغربية الافريقية على المستوى الثنائي .

6- نعتقد أنه لزاما على القائمين على رســـم السياسة المغربية الخارجية من ضرورة البحث عن حلول ناجعة وسريعة لكل المعوقات التي تواجهها ، وقفل كل الملفات التي ترهـــق كاهل الميزانية المغربية في الخارج ليس بالتنازل عن أهدافها ؛ وإنما بخلق صيغ جديدة وفتح أفاق حوار أخرى لإيجاد حلول الأزمة لتلك القضايا بما يضمن تحقيق مصالح الدولة المغربية ، وعدم الاكتفاء بمعالجة التبعات التي تترتب على استمرار تلك الملفات وتركها تستنزف جهد الدبلوماسية المغربية .

7- ضرورة العمل على تطوير التعاون الفني مع محيطها الافريقي ، خاصة ونحن نعلم أن العلاقات الدولية أصبحت تبني على التعاون الاقتصادي وكسب المصالح ، الأمـــر الذي يفتح مجال أوسع لتنمية حقيقية داخلية وخارجية تلبي طموح الدولة المغربية قيادة وشعبا.

8- الأفاق المستقبلية للبعد الإفريقي في سلّم السياسة الخارجية للمملكة المغربية .

الهوامـــــش :

(1) د- عبدالهادي التازي , الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية , مطبعة المعارف الجديدة , الرباط , الطبعة الاولى , 1984 , ص112

(2) د- الحاج محمد غومرسي السياسة الخارجية المغربية - مقارنة استيولوجية وتجريبية , دار العلم للطباعة و النشر و التوزيع , الطبعة الاولى , الرباط 2001 , ص15

(3) د- خالد شكراوي : السياسة الإفريقية في عهد محمد الخامس - مجلة المناهل العدد 77*78 , فبراير 2006 , ص195

(4) زهرة طموح - البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية منشورات النادي الدبلوماسي المغربي 2007 , الطبعة الاولى , ص73

(5) -د . الحسان بوقنطار- السياسة الخارجية المغربية - الفاعلون والتفاعلات , شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع , الرباط2002 , ص194

(6) -د . محمد العرب المسماري . , المغرب و محيطه , مطبعة المناهل , الجزء الاول , ص260

(7) الحسن الثاني - ذاكرة ملك , كتاب الشرق الاوسط , الشركة السعودية للأبحاث و النشر , الطبعة الثانية , 1993 , ص43

(8) - موقع وزارة الشؤون الخارجية المغربية
www.macc.gov.ma

***المواقع الإلكترونية للتجمعات المختلفة وهي :**

(9) -اتحاد المغرب العربي (UMA) ( )
www.maghrebarabe.org

(10) السادك (SADC)
www.sadc.int)

(11) -السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا(COMESA)
www.comesa.int

(12) -تجمع سين صاد (CEN SAD)
www.cen-sad.org

(13) -الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا(ECOWAS)
www.ecowas.int

(14) -تجمع شرق افريقيا (EAC)
www.eac.int